



The social responsibility of educational institutions in confronting cyberbullying

Nizhah Aghneewah Alsagheer *

Department of Sociology; Faculty of Arts, University of Sirte, Sirte, Libya

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية في مواجهة التنمر الإلكتروني

نزهة أغنيوة الصغير *

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة سرت، سرت، ليبيا

*Corresponding author: nizhah.74@gmail.com

Received: October 27, 2025

Accepted: January 23, 2026

Published: February 05, 2026

Abstract:

This study aims to examine the impact of the social responsibility of educational institutions in addressing cyberbullying, with a focus on the roles of teachers, social workers, school administration, and extracurricular activities in promoting a safe school environment. The study relied on a descriptive analytical theoretical approach through the review of relevant literature and previous studies. The results indicate that cyberbullying is a growing phenomenon that requires educational institutions to adopt clear policies, awareness programs, and to reinforce values of digital citizenship, mutual respect, and equality. The study also revealed that limited financial and human resources, as well as the lack of coordination with civil society organizations and the private sector, are major obstacles to effectively combating cyberbullying, whereas community partnerships, particularly with families and the private sector, play a crucial role in supporting these efforts. Among the key recommendations are the implementation of preventive policies and procedures within schools, enabling social and psychological workers to perform their roles effectively, providing training for teachers and administrators on addressing cyberbullying, enhancing communication with families, and activating extracurricular activities that foster cooperation and belonging. Additionally, it is recommended to conduct applied studies to monitor the development of the phenomenon and assess the impact of educational programs. The importance of this research stems from the seriousness of cyberbullying and its negative impact on the mental and social health of students, as well as the challenges it imposes on educational institutions in the digital age. Furthermore, its importance lies in enriching the educational literature related to the social responsibility of educational institutions.

Keywords: Social responsibility, educational institutions, cyberbullying.

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى فحص أثر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية في مواجهة التنمر الإلكتروني، مع التركيز على أدوار المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والإدارة المدرسية والأنشطة اللامنهجية في

تعزيز بيئة مدرسية آمنة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي النظري من خلال مراجعة الأدبيات ذات الصلة والدراسات السابقة. وتشير النتائج إلى أن التثمر الإلكتروني ظاهرة متنامية تتطلب من المؤسسات التعليمية تبني سياسات واضحة وبرامج توعوية وتعزيز قيم المواطنة الرقمية والاحترام المتبادل والمساواة. كما كشفت الدراسة أن الموارد المالية والبشرية المحدودة، فضلاً عن نقص التنسيق مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، تمثل عقبات رئيسية أمام مكافحة التثمر الإلكتروني بشكل فعال، في حين تلعب الشراكات المجتمعية، وخاصة مع الأسر والقطاع الخاص، دوراً حاسماً في دعم هذه الجهود. ومن بين التوصيات الرئيسية تنفيذ السياسات والإجراءات الوقائية داخل المدارس، وتمكين الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين من أداء أدوارهم بفعالية، وتوفير التدريب للمعلمين والإداريين حول معالجة التثمر الإلكتروني، وتعزيز التواصل مع الأسر، وتفعيل الأنشطة اللامنهجية التي تعزز التعاون والانتماء. بالإضافة إلى ذلك، يوصى بإجراء دراسات تطبيقية لرصد تطور الظاهرة وتقييم أثر البرامج التربوية. تتبع أهمية هذا البحث من خطورة التثمر الإلكتروني وتأثيره السلبي على الصحة النفسية والاجتماعية للطلاب، والتحديات التي يفرضها على المؤسسات التعليمية في العصر الرقمي. وعلاوة على ذلك، تكمن أهميته في إثراء الأدبيات التربوية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، المؤسسات التعليمية، التثمر الإلكتروني.

المقدمة

تُعدّ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها النظم التربوية المعاصرة في القرن الحادي والعشرين؛ فهي لم تعد تقتصر على الوظيفة التقليدية المتمثلة في تقديم المعرفة الأكاديمية والتحصيل العلمي فحسب، بل تمتد لتشمل بناء شخصية المتعلم المتكاملة، وتعزيز منظومة القيم الأخلاقية والسلوكية التي تضمن توازنه واندماجه الإيجابي داخل المجتمع (أحمدي، 2020). وفي ظل التحولات الجذرية التي فرضتها الثورة التكنولوجية، باتت المدرسة مطالبة بالقيام بدور ريادي يتجاوز حدود التعليم الصفي ليشمل حماية الناشئة من المخاطر المستحدثة التي أفرزتها البيئات الرقمية (قطامي، 1989).

ومع التسارع المذهل في وتيرة التحول الرقمي والانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي، برزت تحديات سلوكية معقدة وعابرة للحدود تجاوزت أسوار المدرسة التقليدية، وعلى رأسها ظاهرة "التثمر الإلكتروني". هذا النوع من التثمر يمثل سلوكاً عدوانياً متعمداً ومتكرراً يُمارس عبر الوسائط التقنية والمنصات الافتراضية لإلحاق الأذى النفسي أو المعنوي بالآخرين، مستغلاً في ذلك خصائص الفضاء السيبراني التي تمنح المتثمر قدرة فائقة على التخفي، والانتشار السريع، والاستمرارية في مضايقة الضحية دون قيود زمانية أو مكانية (سعيد، 2022).

إن خطورة التثمر الإلكتروني تكمن في آثاره العميقة والمتشعبة التي لا تهدد الأمن النفسي والاجتماعي للطلبة فحسب، بل تمتد لتؤدي إلى تراجع حاد في التحصيل الدراسي، واضطرابات في الشخصية، وزيادة حدة الشعور بالاغتراب المدرسي (محمد، 2022). وتتعدد ممارسات هذا السلوك لتشمل نشر الصور المسيئة، أو التشهير الإلكتروني، أو الابتزاز الرقمي، مما يضع الضحية في حالة من الحصار المعنوي المستمر الذي قد يلاحقه حتى داخل منزله، مسبباً ضغوطاً تفوق في حدتها أحياناً التثمر التقليدي (فلاح وبن سعيد، 2022).

ومن هذا المنطلق، تتعاظم مسؤولية المؤسسات التعليمية بجميع كوادرها وإداراتها في الانتقال من الدور النمطي إلى دور "الحماية الرقمية" والوقاية التربوية الشاملة. ويتطلب ذلك صياغة سياسات فاعلة، وتبني برامج إرشادية وتوعوية مكثفة تهدف إلى تعزيز قيم المواطنة الرقمية، وترسيخ مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة (العمران، 2025). كما يبرز دور الإدارة المدرسية والعمل الاجتماعي كعنصرين حاسمين في بناء جسور من الشراكات المجتمعية الرصينة مع الأسرة والقطاع الخاص، لضمان توفير بيئة تعليمية آمنة ومستقرة تحمي الطلاب من مخاطر العصر الرقمي وتدعم نموهم السليم (Ding, 2024 & Lai).

إشكالية البحث

تتجلى إشكالية البحث في الفجوة المتزايدة بين التطور التقني الهائل الذي يستخدمه الطلاب وبين المنظومة الوقائية التي تتبناها المؤسسات التعليمية. فرغم أن التتمر الإلكتروني أصبح واقعاً يهدد الصحة النفسية والاجتماعية والتعليمية للطلاب، إلا أن استجابة العديد من المؤسسات التربوية لا تزال تتسم بالقصور أو برد الفعل المتأخر (بوسعادة ودحماني، 2023). ويظهر ذلك جلياً في غياب السياسات الواضحة للتعامل مع الممارسات الرقمية غير السوية، وضعف البرامج التوعوية التي تستهدف الطلاب وأولياء الأمور على حد سواء. إن التساؤل الجوهرى الذي يطرحه هذا البحث هو: ما مدى تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية في مواجهة ظاهرة التتمر الإلكتروني، وما هي الأدوار المنوطة بالكوادر التربوية والآليات المقترحة للحد من هذه الظاهرة؟

أهمية البحث

تستمد هذه الدراسة أهميتها من النقاط التالية:

1. **الأهمية العلمية:** المساهمة في إثراء الأدبيات التربوية حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية وربطها بالتحديات التقنية المعاصرة، وتوفير إطار نظري حديث حول التتمر الإلكتروني في البيئة العربية (الشمري، 2025).
2. **الأهمية التطبيقية:** تقديم رؤى عملية لصناع القرار والتربويين حول كيفية تصميم استراتيجيات وقائية وبرامج تدخل مبكر للحد من آثار التتمر الرقمي، وتوضيح الأدوار التكاملية بين المدرسة والأسرة والمجتمع (السلمي، 2023).

أهداف البحث

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تأصيل مفاهيم المسؤولية الاجتماعية والتتمر الإلكتروني وأبعادهما التربوية والاجتماعية.
2. تحليل الدور الحيوي للمؤسسات التربوية (إدارة، معلمين، أخصائيين) في التصدي للتتمر الرقمي.
3. رصد التحديات والمعوقات (المادية، البشرية، والتقنية) التي تحول دون قيام المؤسسات التعليمية بمسؤوليتها تجاه هذه الظاهرة (المشرقية، 2021).
4. اقتراح آليات وإجراءات تربوية عملية تعزز من الدور الوقائي للمدرسة في الفضاء الرقمي.

منهجية البحث

تحقيقاً لأهداف الدراسة، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يقوم على رصد وتوصيف ظاهرة التتمر الإلكتروني وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية، من خلال استقراء وتحليل ما تضمنته الأدبيات التربوية والدراسات السابقة، ومحاولة استخلاص رؤية تحليلية نقدية تساهم في فهم الواقع وتقديم حلول تربوية ناجعة.

الدراسات السابقة

1. **دراسة (السيد، 2025) بعنوان /الحرية الشخصية والاجتماعية وعلاقتها بالتتمر الإلكتروني لدى طلبة الجامعة،** وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين الحرية الشخصية والاجتماعية والتتمر الإلكتروني لدى طلبة الجامعة، إضافة إلى التعرف على الفروق وفق متغيري الجنس والتخصص. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وطبقت مقاييس الحرية الشخصية والاجتماعية والتتمر الإلكتروني على عينة مكونة من (154) طالباً وطالبة من كليتي الهندسة والتربية. وأسفرت النتائج عن وجود علاقات دالة بين بعض أبعاد التتمر الإلكتروني والحرية الشخصية والاجتماعية، مع عدم وجود فروق دالة ترجع للجنس، ووجود فروق ترجع للتخصص لصالح التخصص النظري. كما توصلت الدراسة إلى إمكانية التنبؤ بالتتمر الإلكتروني من خلال الحرية الشخصية دون الحرية الاجتماعية.

2. دراسة (أمحمدي، 2025) بعنوان / العلاقة بين سلوك التنمر والمسؤولية الاجتماعية لدى تلاميذ التعليم الأساسي في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية دراسة ميدانية-

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين سلوك التنمر والمسؤولية الاجتماعية لدى تلاميذ التعليم الأساسي في ضوء متغيري النوع والمنطقة السكنية، على عينة قوامها (250) تلميذاً وتلميذة بولاية أدرار. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدمت مقياسي سلوك التنمر والمسؤولية الاجتماعية بعد التحقق من صدقهما وثباتهما. وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التنمر والمسؤولية الاجتماعية، مع وجود فروق دالة في التنمر لصالح الذكور. كما تبين وجود فروق بين المناطق الحضرية والريفية في سلوك التنمر لصالح المناطق الحضرية.

3. دراسة (فلاح & بن سعيد، 2023) بعنوان/ واقع التنمر الإلكتروني في المؤسسات التربوية من وجهة نظر تلاميذ الطور الثانوي، هدف هذا البحث إلى الكشف عن مستوى التنمر الإلكتروني لدى طلاب الصف الثالث الثانوي، والتعرف على الفروق في هذه الظاهرة تبعاً لمتغيري الجنس والتخصص. واعتمد البحث على المنهج الوصفي، مستخدماً مقياس التنمر الإلكتروني للباحثة أمينة. وتكونت عينة الدراسة من (31) طالباً وطالبة من مدرستين ثانويتين بمدينة سيدي بلعباس، تم اختيارهم عشوائياً. وأسفرت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط النظري والمتوسط المحسوب لصالح المتوسط النظري في مستوى التنمر الإلكتروني، في حين لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري الجنس أو التخصص. وبناءً على هذه النتائج، أوصى الباحثان بضرورة إعداد برامج وقائية للحد من هذه الظاهرة والتقليل من حدتها، من خلال إشراك جميع الفاعلين في العملية التعليمية وتفعيل خلايا الإصغاء داخل المدارس.

النظريات المفسرة لموضوع الدراسة:

نظرية التحليل النفسي: عُرفت نظرية التحليل النفسي التي يرجع تأسيسها للطبيب النمساوي "سيجموند فرويد" بنظرية العدوان، حيث يرى "فرويد" أن التنمر، الذي هو أحد صور السلوك العدواني، جزء من الكيان الإنساني. وفي محاولة منه لتفسير السلوك العدواني المعقد، فقد حدد أن أصل السلوك هو ما أسماه بـ "غرائز الحياة" ومن أهم مشتقاتها الغريزة الجنسية التي تحافظ على بقاء ووجود الفرد، أما "غرائز الموت" فتعمل على تدمير الذات. وعليه ترى هذه النظرية أن العدوانية الإنسانية ناتجة عن قوة يولد بها الإنسان ترجع مباشرة للريزية الغريزية للتدمير وهو ما أسماه بـ "رغبات الموت" والتي تتضمن طاقة الحياة. ومن هنا يرى فرويد أن الطاقة العدوانية يمكن تفرغها إما بأسلوب مقبول اجتماعياً من خلال أعمال أو ألعاب نشطة، أو من خلال أنشطة غير مرغوب فيها مثل إهانة الآخرين، القتال أو تدمير الممتلكات. كما أكد "أدلر" وهو أحد أتباع "فرويد" أن التنمر وسيلة للتغلب على مشاعر القصور والنقص والخوف من الفشل، وإذا لم يتم التغلب على هذه المشاعر، عندئذ يصبح التنمر استجابة تعويضية عن هذه المشاعر. (ملحم : 86: 2002)

نظرية الإحباط العدوان: ركزت هذه النظرية اهتمامها بالجوانب الاجتماعية للسلوك الإنساني وفسرت التنمر بأنه يحدث نتيجة لعوامل فطرية داخل الفرد واستندت هذه النظرية على فرضية هامة هي أن التنمر سلوك عدواني ناتج عن طاقة عدوانية تتولد بالإحباط عندما يجد الفرد عائقاً نحو تحقيق أهدافه، كما أن التنمر من وجهة نظر أنصار هذه النظرية محصلة للغضب، وأن الإحباط والإهانة والشعور بالظلم كلها أسباب للغضب، وأن الإحباط لا يؤدي إلى التنمر بشكل مباشر ولكنه يؤدي إلى الغضب مما يجعل الفرد مهياً للتنمر. (ملحم: 87: 2002).. كما يزيد معدل انتشار التنمر بين التلاميذ ممن يعانون من العقاب المتكرر ويفتقدون المكافأة والتعزيز من قبل أسرهم وذويهم، إذ أن خبرات الفرد المحيطة به لها تأثير في إثارة العدوان لديه خاصة إذا تضافرت معه عوامل أخرى تزيد من احتمالية التنمر (العقاد: 2001: 114). وفي هذا السياق تتحمل المؤسسات التعليمية مسؤولية اجتماعية حاسمة في تفكيك "مثلث الإحباط" المؤدي للتنمر الإلكتروني، عبر تصميم بيئة تعليمية تعزز التعزيز الإيجابي والمكافآت لامتناع الغضب الفطري الناتج عن العوائق والظلم. ويجب عليها تحويل الإحباط الرقمي إلى طاقة بناءة من خلال تدريب الطلاب على

إدارة التوقعات والتعامل مع خيبات الأمل، وتوفير منصات آمنة للتعبير عن الذات تمنع تحول الضغط النفسي إلى عدوان تقني. كما يبرز دورها في توعية الأسر ببدائل العقاب البدني والنفسي، لضمان عدم انتقال شحنات الإحباط المنزلي إلى الفضاء الرقمي المدرسي

النظرية المعرفية: تقوم هذه النظرية على أساس أن الفرد إذا ما تعرض لنقص في المعلومات التي يحتاجها في المراحل المبكرة من عمره فإنه يلجأ إلى السلوك التمرري، حيث أن النقص في تلك المعلومات يثير لديه القلق والتوتر، ونتيجة لذلك يسعى إلى التغلب على القلق لاستعادة توازنه من خلال البحث والتنقيب في البيئة المحيطة به. أما إذا كانت تلك المعلومات أعلى من قدراته حيث تحول بينه وبين هدفه الذي يسعى لتحقيقه فإنه يتجه نحو التمرر الموجه نحو مصدر القلق، بالإضافة إلى أنه يسلك سلوكاً انطوائياً وعدم التكيف مع البيئة (قطامي : 1989: 158).

تتمثل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية في تبني المقاربة المعرفية لسد الفجوة المعلوماتية لدى الطلاب، مما يقلل من القلق والتوتر الدافع للتمرر الإلكتروني. ويتحقق ذلك من خلال دمج استراتيجيات "التخيل الموجه" و"الضبط الذاتي" (قف، فكر، استمع) ضمن المناهج التربوية، لتعزيز مهارات التريث وتحليل العواقب قبل التفاعل الرقمي. وبذلك تتحول المدرسة من دور الرقيب إلى دور "المقوم المعرفي" الذي يبني وعياً وقائياً يمنع السلوك العدواني قبل وقوعه.

المحور الأول / التمرر الإلكتروني

أولاً/ مفهوم التمرر الإلكتروني

يُعدّ التمرر الإلكتروني أحد أشكال التمرر النفسي الذي يُمارس عبر الوسائط الرقمية المختلفة مثل الهواتف المحمولة، ومواقع الويب، وغرف الدردشة، ومنصات التواصل الاجتماعي، ويتميز بالسلوك العدواني المتعمد والمتكرر الذي يهدف إلى إلحاق الأذى بالآخرين أو إخراجهم أو إذلالهم. ويُمارس هذا النوع من التمرر باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مستغلاً سهولة الوصول والانتشار السريع للمحتوى، مع وجود اختلال في ميزان القوة بين المتمرر والضحية، مما يجعل الضحية غير قادرة على الدفاع عن نفسها. (عبد القادر، 2022، 24)

كما يُعرف التمرر الإلكتروني بأنه سلوك عدواني منظم ومقصود يُمارس عن بُعد، ويتسم بالتكرار والاستمرارية، ويؤدي إلى خلق مناخ نفسي لدى الضحية يتسم بالخوف والقلق والتهديد، سواء من خلال الرسائل النصية أو الصوتية أو الصور أو مقاطع الفيديو أو نشر الشائعات والمعلومات الخاصة. (العمران، 2025، 395)

كما يمكن تعريف التمرر الإلكتروني بأنه مجموعة من الممارسات السلبية المتعمدة التي يقوم بها فرد أو مجموعة باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية والإنترنت، بهدف إزعاج الضحية أو تهديدها أو ابتزازها أو تشويه سمعتها، بما يلحق بها أضراراً نفسية واجتماعية وتربوية متعددة. (دفلوي، 2023، 28)

ثانياً/ أشكال التمرر الإلكتروني

يُعدّ التمرر الإلكتروني أحد أشكال العدوان النفسي والاجتماعي الذي يُمارس عبر الإنترنت ووسائل الاتصال الرقمية المختلفة، مثل الهواتف الذكية، وشبكات التواصل الاجتماعي، والبريد الإلكتروني، وغرف الدردشة، ومنصات الألعاب الإلكترونية. ويتسم هذا النوع من التمرر بالقسوة والاستمرارية والتعمد في إلحاق الأذى بالآخرين، سواء كان ذلك عبر إرسال أو نشر مواد مسيئة، أو ممارسة أشكال متعددة من العدوان الاجتماعي في الفضاء الرقمي. وتُشير بعض الدراسات إلى أن التمرر الإلكتروني ينقسم إلى نوعين رئيسيين:

1. التمرر الإلكتروني المباشر: وهو الذي يقوم فيه المتمرر بإرسال ما يؤدي الضحية بشكل مباشر، مثل التهديدات، أو الإهانات اللفظية عبر الإنترنت أو الهاتف، أو إرسال صور أو رسوم مهينة.
2. التمرر الإلكتروني غير المباشر: وهو الذي يقوم فيه المتمرر بإيذاء الضحية من خلال نشر مواد مسيئة عنها في مواقع إلكترونية عامة أو منصات تواصل اجتماعي يتشارك فيها الآخرون، دون مواجهة مباشرة معها. (العمران، 2025، 397)

وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن التمرر الإلكتروني يتخذ صوراً متعددة ومتنوعة، من أبرزها ما يلي:

- الغضب الإلكتروني: ويقصد به التحدث عبر الإنترنت بلغة غاضبة ومبتذلة باستخدام الرسائل الإلكترونية أو التعليقات أو المنشورات، حيث يتحول التفاعل الرقمي إلى تبادل كلمات مهينة وإهانات لفظية قد تتطور لاحقاً إلى أنماط سلوكية عدوانية عند المواجهة في الواقع المدرسي أو الاجتماعي.
 - التحرش الإلكتروني: ويتمثل في تكرار إرسال رسائل بذيئة أو وقحة أو مهينة إلى الضحية عبر وسائل الاتصال المختلفة، مثل الرسائل النصية أو البريد الإلكتروني أو تطبيقات التواصل الاجتماعي، بقصد الإزعاج والإساءة النفسية. (عبد القادر، 2022، 26)
 - تشويه السمعة: ويقصد به إرسال أو نشر إشاعات أو معلومات كاذبة أو ثرثرة عن شخص ما بهدف الإضرار بسمعته أو بعلاقاته الاجتماعية، مثل نشر النكات الساخرة، أو الرسوم المسيئة، أو تداول الشائعات والقبل والقال للنقد أو التشهير.
 - انتحال الصفة أو الهوية: ويعني تظاهر المتنمر بكونه شخصاً آخر من خلال اختراق حسابه أو معرفة كلمة مروره، ثم إرسال أو نشر مواد مؤذية باسمه، بقصد إيقاعه في مشكلات أو تعريضه للخطر أو الإضرار بسمعته وصداقاته. (فلاح & بن سعيد، 2022، 521)
 - التحقير الإلكتروني أو الإفشاء: ويتمثل في مشاركة أسرار شخص ما، أو نشر معلومات خاصة أو صور محرجة عنه عبر الإنترنت دون موافقته، بما يؤدي إلى إحراجة أو إذلاله أمام الآخرين.
 - الخداع: ويقصد به التحدث مع شخص ما واستدراجه للكشف عن أسرار أو معلومات محرجة أو صور خاصة لا يرغب في اطلاع الآخرين عليها، ثم القيام بمشاركتها أو نشرها عبر الإنترنت بهدف الإيذاء أو التشهير. (دفلوي، 2023، 15)
 - الاستبعاد أو الإقصاء: ويعني استبعاد شخص ما عمداً وبقسوة من مجموعة إلكترونية أو من منصة تواصل اجتماعي، أو حذفه منها، أو تحريض الآخرين على تجاهله أو مقاطعته، دون سبب مشروع سوى الرغبة في ممارسة السيطرة أو التنكيل بالضحية.
 - المطاردة الإلكترونية: وهي المضايقات المتكررة والشديدة التي تتضمن تهديدات مباشرة أو غير مباشرة، ونشر شائعات بغيضة، إلى جانب نشر العنوان الإلكتروني أو رقم الهاتف أو أي معلومات شخصية أخرى، مما يخلق لدى الضحية خوفاً شديداً وقلقاً دائماً.
 - المضايقة: وذلك من خلال إرسال رسائل غير مهذبة أو مهينة أو رسائل تهديد، تصل من مصادر مجهولة إلى البريد الإلكتروني أو الحسابات الشخصية في التطبيقات المختلفة، مع تكرار هذا السلوك بصورة مستمرة.
 - تشويه السمعة: ويتم من خلال نشر معلومات مزيفة أو غير صحيحة عن شخص ما، أو تداول الشائعات حوله، بهدف الإضرار به أو بسمعته أو بعلاقاته الاجتماعية.
 - انتحال الهوية: وذلك عن طريق اختراق الحساب الشخصي لشخص ما وانتحال شخصيته لإرسال أو نشر مواد معينة للإيقاع به في خطر أو تشويه سمعته أمام الآخرين. (سعيد، 2022، 275)
 - الإفشاء: ويقصد به مشاركة أسرار شخص ما أو معلومات محرجة عنه أو صور خاصة، ونشرها عبر الإنترنت دون إذنه.
 - الخداع: ويتمثل في استدراج شخص ما للكشف عن أسرار أو معلومات محرجة أو صور في أوضاع لا يرغب أن يطلع عليها الآخرون، ثم نشرها أو إرسالها للآخرين بقصد الإساءة
 - الإقصاء: ويعني قيام المتنمر بطرد الطفل أو الشخص من مواقع التواصل الاجتماعي، أو حذفه منها، أو تحريض الآخرين على القيام بالسلوك نفسه، دون سبب واضح أو مبرر سوى الرغبة في ممارسة القوة والسيطرة والتنكيل على الضحية. (السلمي، 2023، 6)
- وتعكس هذه الأشكال المتعددة للتنمر الإلكتروني خطورة هذه الظاهرة واتساع نطاقها، مما يستدعي تدخلاً تربوياً ومجتمعياً منظماً لحماية الأطفال والطلاب، وتعزيز الوعي بالاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا، وبناء بيئة رقمية قائمة على الاحترام والأمان.

المحور الثاني/ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية في مواجهة التنمر الإلكتروني

أولاً/ مفهوم المسؤولية الاجتماعية

تُعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها قدرة الفرد على الالتزام الذاتي ووعي الشخص بما يجب عليه القيام به تجاه ذاته، وأسرته، وأصدقائه، وزملائه، بالإضافة إلى واجباته تجاه المبادئ الأخلاقية والدين والوطن. وتشمل المسؤولية الاجتماعية إدراك الفرد لدوره في تحقيق أهدافه الشخصية، واهتمامه بالآخرين من خلال علاقاته الإيجابية، ومشاركته الفاعلة في حل مشكلات المجتمع والمساهمة في تحقيق الأهداف العامة (محمد، 2020، 13). كما تتجسد المسؤولية الاجتماعية في قدرة الفرد على التفاعل الإيجابي مع متطلبات الحياة اليومية وتحدياتها، عبر توظيف معارفه ومعلوماته واتجاهاته وقيمه بطريقة تساعد على التكيف والمشاركة الإيجابية (علي، 2014، ص 858). ويشير (أحمدي، 2025، 1156) إلى أن المسؤولية الاجتماعية تتضمن إدراك الفرد لما يجب القيام به تجاه وطنه، وشعوره بالانتماء له، مما يعكس التزامه تجاه نفسه ومجتمعه.

ثانياً/ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية في مواجهة التنمر الإلكتروني

تمثل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية في حماية الأطفال من جميع أشكال التنمر الرقمي، من خلال بناء منظومة متكاملة من المعارف والمهارات والسلوكيات التي تمكنهم من التعامل الآمن والإيجابي مع البيئة الرقمية. ولا تقتصر هذه المسؤولية على تضمين المفاهيم في المناهج والكتب الدراسية فحسب، بل تعتمد بدرجة أكبر على الممارسات التربوية اليومية داخل المدرسة وخارجها، بوصفها تربية عملية مستمرة تقوم على التنقيف الرقمي وتنمية وعي الأطفال بأساليب الاستخدام السليم للأجهزة والتطبيقات والمواقع الإلكترونية المختلفة (الشمري، 2025، 79).

ونظراً لتعدد أسباب التنمر الإلكتروني وخطورة آثاره النفسية والاجتماعية على الأطفال، تبرز أهمية تكاتف المؤسسات التعليمية مع مختلف مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية، لتكوين بيئة داعمة تحمي الأطفال وتحد من تعرضهم لهذه الظاهرة. كما تسهم بعض الممارسات المدرسية غير الملائمة، مثل الاعتماد على الطرق التقليدية في التدريس التي تركز على المعلم كمصدر وحيد للمعرفة، وضعف الأنشطة المدرسية، والتساهل في تطبيق اللوائح والانضباط المدرسي، في زيادة فرص انتشار التنمر بين التلاميذ (أبو الحديد- 2017، 177).

1. دور الأخصائي الاجتماعي المدرسي في مواجهة التنمر الإلكتروني

يُعد الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات التعليمية عنصراً أساسياً في المسؤولية الاجتماعية للمدرسة تجاه مواجهة التنمر الإلكتروني، حيث يساهم بدور وقائي وعلاجي يهدف إلى حماية الطلاب من السلوكيات العدوانية الرقمية وتعزيز التوازن النفسي والاجتماعي لديهم. يقوم الأخصائي بالكشف المبكر عن حالات التنمر الإلكتروني، سواء بين الطلاب أو تجاه ضحايا خارج البيئة الصفية، والتنسيق مع الإدارة وأولياء الأمور لتقديم التدخلات المناسبة وفق لوائح المدرسة والقوانين التربوية، مع الحفاظ على سرية المعلومات وضمان عدم وصم الطلاب أو التمييز ضدهم (Lia, 2024, p3). كما يسعى إلى رفع وعي الطلاب بحقوقهم وواجباتهم الرقمية، وتنمية مهاراتهم في استخدام التكنولوجيا بطريقة آمنة ومسؤولة، من خلال برامج توعوية وورش عمل جماعية وأنشطة مدرسية تشجع على التعاون، واحترام الآخرين، وتنمية روح المواطنة الرقمية. ويعمل الأخصائي أيضاً على دعم الطلاب المتأثرين والمتأثرين بالتنمر الإلكتروني نفسياً واجتماعياً عبر جلسات إرشادية فردية أو جماعية، بما يساعدهم على تعديل السلوك، وضبط الانفعالات، وبناء علاقات إيجابية، وهو بذلك يساهم في ترسيخ بيئة مدرسية آمنة، يسودها الاحترام والتعاون ويقل فيها أثر التنمر الإلكتروني على الطلاب والمجتمع المدرسي. (محمد، 2022، ص131)

2. دور المعلم في مواجهة التنمر الإلكتروني:

يلعب المعلم دوراً محورياً في مواجهة التنمر الإلكتروني باعتباره المسؤول الأول عن تنفيذ العملية التربوية داخل المدرسة، ويقع على عاتقه تنمية القيم الرقمية لدى الطلاب وتعزيز ثقافة الاحترام المتبادل، إلى جانب توجيههم لكيفية الاستخدام الآمن للإنترنت وتقنيات الاتصال الرقمية. من خلال خلق بيئة صفية إيجابية، وإشراك الطلاب في أنشطة بحثية وتوعوية حول التنمر الإلكتروني، يمكن للمعلم أن يساهم بفعالية في الوقاية والتقليل من مظاهر هذا السلوك السلبي لدى الطلاب. وهذا يتفق مع ما يؤكدته دليل المعلم في منهج الوقاية

من التتمتع الإلكتروني، حيث يُعد تعليم الطلاب سلوكيات تواصل إيجابية وأمنة جزءاً أساسياً من مسؤوليات المعلم التربوي. (Wilkey, 2025)

3. دور المناهج الدراسية في مواجهة التتمتع الإلكتروني

تمثل المناهج الدراسية إطاراً أساسياً في تشكيل قيم واتجاهات الطلاب، ويمكن أن تسهم في مواجهة التتمتع الإلكتروني من خلال تضمين وحدات تعليمية حول الأمن الرقمي، وحقوق الطفل في الفضاء الإلكتروني، ومخاطر السلوك العدواني عبر الإنترنت. يشمل ذلك تدعيم المقررات الدراسية بمواضيع تربوية ترفع وعي الطلاب بأساليب التعامل الرقمي السليم، ودمج مفاهيم التسامح وعدم التمييز ضمن محتوى المناهج. ويتمشى هذا مع توصيات الدراسات التربوية التي ترى أن المناهج الدراسية يجب أن تتضمن مضامين تعليمية تعزز القيم الإيجابية وتواجه السلوكيات السلبية مثل التتمتع الإلكتروني. (العرمان، 2025، 400)

4. دور الإدارة التعليمية في مواجهة التتمتع الإلكتروني

تلعب الإدارة التعليمية دوراً أساسياً في تجسيد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة التعليمية من خلال وضع السياسات والإجراءات المنظمة للتعامل مع التتمتع الإلكتروني، وإعداد برامج تثقيفية في مجال الأمن التكنولوجي لجميع الأطراف المعنية (المعلمين، الطلاب، أولياء الأمور). كما تضم مسؤوليات الإدارة نشر لوائح الانضباط المدرسي، وتشكيل لجان متابعة، وتفعيل قنوات الإبلاغ الآمنة عن الحالات، وتنظيم الندوات والورش التوعوية. وتؤكد الدراسات التربوية أن الإدارة المدرسية يجب أن تتبنى استراتيجيات وقائية ومناخاً تربوياً داعماً يحد من السلوك العدواني ويعزز السلوك الإيجابي. (خرمان، 2025، 60)

5. دور الأنشطة التربوية في مواجهة التتمتع الإلكتروني

في إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية، تُعد الأنشطة التربوية من أهم الأدوات الفاعلة في مواجهة التتمتع الإلكتروني ضد الطفل، لما لها من دور أساسي في تنمية وعي المتعلمين، وتعزيز قيم التسامح والاحترام، وبناء الثقة بالنفس والمهارات الاجتماعية. إذ تسهم هذه الأنشطة في توفير بيئة مدرسية داعمة للسلوكيات الإيجابية من خلال التخطيط المنظم للأنشطة العلمية والفنية والرياضية، وتوظيف المسرح المدرسي، والفعاليات الثقافية، والندوات التوعوية لنشر الوعي بخطورة التتمتع الإلكتروني وآثاره النفسية والاجتماعية. كما تعمل المؤسسات التعليمية على إشراك الضحايا في أنشطة اجتماعية مناسبة، وتنمية مهارات التعاطف والتواصل، وإجراء حوارات تربوية مع المتنمرين وأسرتهم، بما يعزز الوقاية والعلاج في آن واحد، ويحقق حماية شاملة للطفل داخل البيئة التعليمية الرقمية. (Chicote-Beato, 2024)

ثالثاً/ آليات المؤسسات التعليمية لمواجهة التتمتع الإلكتروني في ضوء المسؤولية الاجتماعية لها:

وفي هذا الإطار، تتحقق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية من خلال مجموعة من الآليات والإجراءات التربوية، من أبرزها:

1. غرس وتعزيز قيم المواطنة الرقمية لدى الأطفال، بما ينمي احترام الآخر ويحد من السلوكيات العدوانية عبر الوسائط الإلكترونية.
2. تفعيل الأنشطة المدرسية المصاحبة للمناهج بما يعزز التعاون، والحوار، وقبول الآخر، وعدم التمييز.
3. تعليم الأطفال أساليب التعبير عن المشاعر وحل النزاعات بطرق سلمية تسهم في الوقاية من التتمتع الإلكتروني. (صوفي، 2018، 29)
4. تضمين مفاهيم حقوق الطفل، والمساواة، والحوار، ونبذ العنف في المناهج التعليمية.
5. ربط الأهداف التعليمية بالأهداف الأخلاقية، ليكون التعليم أداة لغرس القيم الإيجابية منذ المراحل المبكرة.
6. التزام المعلم باحترام التلاميذ وعدم استخدام أساليب التوبيخ أو السخرية، لما لذلك من أثر سلبي في الصحة النفسية للطفل.
7. عقد جلسات نقاش داخل الفصول الدراسية حول ظاهرة التتمتع وآثارها، وتشجيع التلاميذ على التعبير الآمن عن تجاربهم ومشاعرهم.
8. تعزيز التواصل المستمر بين المدرسة وأولياء الأمور لمتابعة سلوكيات الأطفال داخل المدرسة وخارجها.

9. إتاحة الفرصة للمتعلمين للمشاركة وتحمل المسؤولية، وتنمية روح المبادرة من خلال الأنشطة التعليمية المتنوعة. (العمران، 2025، 403)

رابعاً/ التحديات التي تواجه المؤسسات التعليمية لمواجهة ظاهرة التنمر الإلكتروني

تواجه مؤسسات التعليم، بالتعاون مع القطاع الخاص، جملة من المعوقات والتحديات التي تحدّ من فاعلية الجهود المبذولة لمواجهة ظاهرة التنمر الإلكتروني، ومن أبرزها ما يلي:

1. **معوقات مرتبطة بالإدارة المدرسية:** تتمثل في ضعف قدرة الإدارة المدرسية على مواجهة ظاهرة التنمر الإلكتروني، إلى جانب محدودية دور مجلس الأمناء ووحدة التدريب في التعامل مع هذه المشكلة. ويمكن التغلب على هذه المعوقات من خلال توفير أنظمة فاعلة للأمن الرقمي، وتفعيل لائحة الانضباط المدرسي، وإنشاء قواعد بيانات للتلاميذ توضح ما يتعرضون له من ممارسات وسلوكيات عنيفة، مع تبادل هذه البيانات بين المدارس بوصفها مؤشرات إرشادية تساعد في التعامل مع الحالات المتشابهة (العمران، 2025، 51).

2. **معوقات مرتبطة بنقص الإمكانيات والموارد المالية:** تتمثل في قلة الميزانيات المخصصة للتربية والتعليم في العديد من المدارس، مما يحد من القدرة على تنفيذ برامج فعّالة لمواجهة التنمر الإلكتروني. ويمكن تجاوز هذه المعوقات عبر تعزيز المتابعة والتنسيق والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص للمساهمة في التمويل، ودعم إعداد وتنفيذ برامج تربوية موجهة للحد من هذه الظاهرة.

3. **معوقات تقنية وتتمثل في:** قلة توفر الإحصاءات الدقيقة والمعلومات الموثوقة حول إسهامات القطاع الخاص في دعمه للمبادرات التعليمية المتعلقة بمواجهة التنمر الإلكتروني، الأمر الذي يؤدي إلى تشتت الجهود وهدر الطاقات وعدم توجيه الموارد بالشكل الأمثل، ضعف قنوات الاتصال والتنسيق بين مؤسسات التعليم ومؤسسات قطاع الاتصالات، وغياب آليات الاتصال الفعّال، مما يقلل من فرص عقد اللقاءات والندوات والاجتماعات المشتركة التي تسهم في تبادل الخبرات وبناء مبادرات مشتركة، وغياب آليات علمية واضحة لقياس الأثر الاجتماعي للمشاريع التي ينفذها القطاع الخاص، خاصة على المدى البعيد، وضعف الأدلة التي تثبت فاعلية هذه المشاريع ومصادقيتها أمام الممولين والداعمين. (المشرقية، 2021، 81)

الخاتمة

يُعَدّ التنمر الإلكتروني من أعقد التحديات المعاصرة التي تواجه المؤسسات التعليمية، نظراً لطابعه الافتراضي العابر للحدود الزمانية والمكانية، وسرعة انتشاره التي تجعل من السيطرة عليه بالطرق التقليدية أمراً بالغ الصعوبة. وتكمن خطورة هذه الظاهرة في كونها لا تستهدف الأمن النفسي والاجتماعي للمتعلّم فحسب، بل تمتد لتعطيل المسار الأكاديمي والنمو السلوكي السوي. وانطلاقاً من هذا الواقع، تبرز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية كإطار عمل استراتيجي وشامل يهدف إلى الانتقال من "رد الفعل" العقابي إلى "الفعل" الوقائي المستدام. إن مواجهة التنمر الرقمي تتطلب تظافراً حقيقياً في الجهود بين المدرسة والأسرة، والقطاع الخاص، ومؤسسات الدولة المعنية، لضمان بناء منظومة حماية رقمية متكاملة. وبذلك، فإن قيام المؤسسات التعليمية بمسؤوليتها تجاه هذه الظاهرة هو استثمار طويل الأمد في حماية النشء وترسيخ قيم المواطنة الرقمية الصالحة.

نتائج البحث

توصل البحث الحالي من خلال تحليله النظري للأدبيات والدراسات السابقة إلى النتائج الآتية:

1. ارتباط تنامي ظاهرة التنمر الإلكتروني في الوسط المدرسي بشكل وثيق بضعف مهارات "المواطنة الرقمية"، وغياب الرقابة التربوية والوالدية الفاعلة على استخدام التقنيات الحديثة.
2. الدور المحوري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية في بناء "جدار حماية" وقائي، عبر دمج القيم الأخلاقية في المناهج والأنشطة الإرشادية والتربوية.
3. فاعلية المناخ المدرسي الإيجابي القائم على الاحترام المتبادل والمساواة في تقليص فرص ظهور سلوكيات التنمر، حيث يقل التنمر في البيئات التعليمية التي تطبق سياسات واضحة ضد العنف الرقمي.

4. الأهمية القصوى للتكامل بين أدوار الإدارة المدرسية، والمعلم، والأخصائي الاجتماعي في الكشف المبكر عن الضحايا والمتنمرين وتقديم الدعم النفسي والتربوي اللازم.
5. وجود معوقات هيكلية ومادية وبشرية تحد من قدرة المؤسسات التعليمية على مواجهة الظاهرة، أبرزها نقص التدريب التقني للكوادر التربوية وضعف التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني.
6. الدور الحاسم للشراكة المجتمعية، وخاصة مع القطاع الخاص، في توفير الموارد التقنية والبرمجيات الداعمة لجهود المدارس في مراقبة وحماية الطلاب رقمياً.

توصيات البحث

- بناءً على ما خلص إليه البحث من نتائج، يوصي الباحث بالآتي:
1. **السياسات التربوية:** ضرورة قيام وزارة التربية والتعليم بإلزام المؤسسات التعليمية بتبني "ميثاق أخلاقي رقمي" يتضمن قواعد واضحة للتعامل مع التنمر الإلكتروني وآليات سرية للإبلاغ والحماية.
 2. **تمكين الكوادر:** تكثيف البرامج التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين حول "المرونة النفسية الرقمية" وكيفية التدخل العلاجي في حالات الأزمات الناجمة عن الابتزاز أو التنمر الرقمي.
 3. **التنمية المهنية:** إدراج مهارات "الإدارة الصفية الرقمية" ضمن برامج التطوير المهني للمعلمين، لتمكينهم من رصد التغيرات السلوكية على الطلاب الناتجة عن ممارسات رقمية سلبية.
 4. **المسؤولية الوالدية:** إنشاء "نوادي توعية رقمية" لأولياء الأمور داخل المدارس لتعزيز لغة الحوار مع الأبناء حول مخاطر الإنترنت وسبل الحماية الذاتية.
 5. **الشراكات الاستراتيجية:** تفعيل بروتوكولات تعاون مع شركات الاتصالات والتقنية (القطاع الخاص) للمساهمة في تمويل الحملات التوعوية وتطوير تطبيقات تعليمية تحارب التنمر.
 6. **البيئة المدرسية:** زيادة الاهتمام بالأنشطة اللاصفية (الرياضية، الفنية، والاجتماعية) كأدوات لتفريغ الطاقات السلبية وتعزيز قيم العمل الجماعي والانتماء.
 7. **البحث العلمي:** الدعوة لإجراء دراسات ميدانية "تتبعية" تقيس مدى تطور أشكال التنمر الإلكتروني وتأثير الذكاء الاصطناعي في زيادة حدته في البيئات التعليمية العربية.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- [1] أمحمدي، علي. (2020). العلاقة بين سلوك التنمر والمسؤولية الاجتماعية لدى تلاميذ التعليم الأساسي في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية: دراسة ميدانية. *مجلة المعيار*، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 30(1)، 1153.
- [2] بو الحدي، فاطمة علي، ومحمد، دعاء عبد الحميد عبد السميع. (2017). المسؤولية الاجتماعية للمرشدة الطلابية في مواجهة مشكلة التنمر المدرسي: دراسة ميدانية على طالبات المرحلة الثانوية بالدمام. *المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية*، 8(8)، 168-194.
- [3] بوسعادة، مريم، ودحماني، فطيمة الزهرة. (2023). واقع التنمر الإلكتروني لدى تلاميذ التعليم المتوسط: دراسة ميدانية على تلاميذ السنة الثالثة متوسط بمتوسطة صاري مصطفى – ولاية تلمسان. *مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية*، 7 (عدد خاص).
- [4] خرمان، عبد القادر. (2025). دور الإدارة التعليمية والمدرسية في مجابهة التنمر المدرسي. *مجلة الأسرة والمجتمع*، 13(1).

- [5] سعيد، عبد الرزاق عبد الله. (2022). التنمر الإلكتروني: أسبابه وآثاره. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، 92(1).
- [6] السلمي، م. ش. (2023). دور العمل الاجتماعي في مواجهة الآثار السلبية للتنمر الإلكتروني على المراهقين في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 7(11).
- [7] السيد، هدى جابر حسيب، وسعفان، محمد أحمد محمد إبراهيم، وعجاجة، صفاء أحمد. (2025). الحرية الشخصية والاجتماعية وعلاقتها بالتنمر الإلكتروني لدى طلبة الجامعة. دراسات تربوية ونفسية، جامعة الزقازيق، (141).
- [8] شرقي، حورية، وداوودي، أحمد. (2023). استراتيجيات مجابهة التنمر الإلكتروني في الوسط المدرسي: دراسة لآراء الأساتذة والمدرسين في التربية. مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، 7 (عدد خاص)، 606-622.
- [9] الشمري، عواطف سعود. (2025). المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم الثانوي في دولة قطر في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030: الفرص والتحديات. المجلة العربية للمسؤولية المجتمعية، 3(3).
- [10] صوفي، فاطمة الزهراء. (2018). المناخ المدرسي وعلاقته بالتنمر المدرسي لدى تلاميذ المرحلة الثانوية: دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ الثانوي بسعيدة [رسالة ماجستير، جامعة د. مولاي الطاهر].
- [11] عبد القادر، خيرية محمد عبد. (2022). أثر استخدام الألعاب الإلكترونية على مستوى التنمر الإلكتروني لدى طلبة المرحلة الأساسية في العاصمة عمان [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الشرق الأوسط.
- [12] العقاد، عصام. (2001). سيكولوجية العدوانية وترويضها. دار غريب للطباعة والنشر.
- [13] العمران، حنان علي. (2025). التربية ومواجهة ظاهرة التنمر الإلكتروني: رؤية مستقبلية للطفولة العربية. مجلة البحث العلمي في التربية، 26(7)، 386-405.
- [14] فلاح، أحمد، وبن سعيد، عبد القادر. (2022). واقع التنمر الإلكتروني في المؤسسات التربوية من وجهة نظر تلاميذ الطور الثانوي. مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، 7 (عدد خاص)، 517-531.
- [15] قطامي، يوسف. (1989). سيكولوجية التعلم والتعلم الصفي. دار الشروق للنشر.
- [16] محمد، أميرة عبد الفتاح. (2022). الآثار الاجتماعية والنفسية للتنمر المدرسي. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية - دراسات وبحوث تطبيقية، 19(2)، 116-140.
- [17] محمد، نسمة يحيى. (2020). العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمر في المدارس لدى طلاب المرحلة الإعدادية. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، (52).
- [18] المشرفية، بدرية بنت حمد بن علي. (2021). تصور مقترح لتطوير المسؤولية المجتمعية في التربية والتعليم في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص بسلطنة عمان [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة تونس.
- [19] ملحم، سامي محمد. (2002). صعوبات التعلم. دار المسيرة للنشر والتوزيع.

English References

- [20] Chicote-Beato, M., et al. (2024). Cyberbullying intervention and prevention programmes in primary schools: A systematic review of implemented school-based programmes and their outcomes. *Computers in Human Behavior Reports*.

- [21] Lai, Z & ,Ding, L. (2024). The role of school social work in preventing bullying in schools—A study based on cognitive-behavioral theory .*Frontiers in Educational Research*.137-132 ,(9)7 ,
- [22] Oh, E. W .(2025) .*What is cyberbullying? How common is it? And what can teachers do about it* ℵCommon Sense Education.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.